

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9372

الثلاثاء، 11 تموز/يوليه 2023، الساعة 11/10

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودورد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد البستكي
	البرازيل	السيد وازيما زاتماري
	سويسرا	السيدة شاندا
	الصين	السيد سون جيشيانغ
	غابون	السيدة بيتوي ندوجومبيت
	غانا	السيد أنيانه
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد سيسكالدي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيد هاماموتو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 حزيران/يونيه 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2023/484)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-20197 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 11/10.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 حزيران/يونيه 2023 موجهة من الأمين العام

إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2023/484)

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد

أديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/484

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 27 حزيران/يونيه 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد إيبو.

السيد إيبو (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة

الفرصة لي لإحاطتهم علماً بتنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن إزالة

برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وأقدم هذه

الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة

إيزومي ناكاميتسو، نظراً لعدم وجودها حالياً في مقر الأمم المتحدة.

منذ أن نظر المجلس آخر مرة في هذه المسألة

(انظر S/PV.9317) وتمشياً مع الممارسة المتبعة، ما فتئ مكتب

شؤون نزع السلاح يتواصل بصورة منتظمة مع نظرائه في الأمانة

الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة

بالقرار 2118 (2013). ومنذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه

المسألة، واصل فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة جهوده لتوضيح جميع المسائل المتعلقة بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية. ومما يؤسف له أن جهود الأمانة الفنية للمنظمة لتنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تكلل بالنجاح.

وكما أُبلغ أعضاء المجلس سابقاً، زودت الأمانة الفنية للمنظمة الجمهورية العربية السورية بقائمة الإعلانات المتعلقة وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق التقييم منذ عام 2019 والتي يمكن أن تساعد في حل المسائل العشرين الحالية المتعلقة. واقترحت الأمانة الفنية للمنظمة في أيار/مايو 2022 تناول المسائل المتعلقة بالإعلانات من خلال تبادل المراسلات. وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية، على الرغم من موافقة الجمهورية العربية السورية على ذلك المقترح، لم تتلق بعد من الجمهورية العربية السورية أي إعلانات أو غيرها من الوثائق المطلوبة. ويشمل ذلك الإعلان الكامل عن الأنشطة الجارية في مركز الدراسات والبحوث العلمية والإعلان عن كميات العوامل المؤثرة على الأعصاب المنتجة في أحد مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الذي كانت الجمهورية العربية السورية قد أعلنت أنه لم يُستخدم قط لإنتاج أسلحة كيميائية.

وبالنظر إلى هذه الحالة اقترحت الأمانة الفنية، في محاولة أخرى لتنفيذ ولايتها، إفاد فريق مصغّر يتألف من عدة أعضاء من فريق تقييم الإعلانات إلى الجمهورية العربية السورية للاضطلاع بأنشطة محدودة داخل البلد. وجرّت أول عملية إفاد من هذا النوع في الفترة من 17 إلى 22 كانون الثاني/يناير، وجاءت الثانية في الفترة من 12 إلى 19 نيسان/أبريل. وأبلغت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنتائج عملية الإفاد الأولى في آذار/مارس، وسيبلغ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنتائج عملية النشر الثانية في الوقت المناسب.

وتظلّ الأمانة الفنية ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ ولايتها التي تهدف إلى التحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المتصلة بالإعلان بموجب الاتفاقية، وقرارات أجهزة تقرير السياسات التابعة

الكيميائية في سورية وفقاً للاتفاق الثلاثي المبرم بين المنظمة ومكتب خدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية. وقد ظلّ التمديد الحالي للاتفاق سارياً حتى 30 حزيران/يونيه ضمناً. ومنذ آخر تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/484)، كان العمل لا يزال جارياً على إنجاز التمديد الجديد لذلك الاتفاق.

لقد أبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بمزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا السياق، أصدرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 28 حزيران/يونيه 2023 تقرير بعثة تقصي الحقائق عن حوادث الاستخدام المزعوم لمواد كيميائية سامة كسلاح في خربة المصاصة يومي 7 تموز/يوليو و 4 آب/أغسطس 2017. وخلص التقرير إلى أن المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها وفقاً لولاية بعثة تقصي الحقائق لم توفر أسساً معقولة لكي تقرر البعثة أن مواد كيميائية سامة قد استخدمت كسلاح في الحوادث المبلغ عنها. وأفهم أن بعثة تقصي الحقائق تعد حالياً لعمليات نشر مقبلة وستقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن نتائج عملها في الوقت المناسب.

كما أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها البعثة إلى أنه قد تم استخدام أسلحة كيميائية أو من المحتمل أنه تم استخدامها في الجمهورية العربية السورية، وستصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً النداء الذي وجهته الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في مناسبات عديدة - إن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف هو انتهاك خطير للقانون الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستخدامها. يجب أن نبذل كل جهد ممكن لضمان استمرار صمود تحريم تلك الأسلحة المروعة. ولا بد من تحديد المسؤولين عن هذه الهجمات ومحاسبتهم من أجل الضحايا وكرادع للحرب الكيميائية

للمنظمة والقرار 2118 (2013). ومع ذلك، وكما تم التأكيد سابقاً، فإن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضروري لإنهاء جميع المسائل المعلقة. وبالنظر إلى الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات المحددة التي لا تزال غير محسومة، خلصت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أنه لا يزال يتعذر اعتبار الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً ومكتملاً وفقاً لما تقضي به اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بعمليات تفتيش مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، أبلغت بأن الأمانة الفنية للمنظمة تواصل التخطيط للجولة التالية من عمليات التفتيش، المقرر الاضطلاع بها في عام 2023. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من إغلاق المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من مواد الجدول 2 في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وفيما يخص النقل غير المأذون به للأسطوانتين المتصلتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، والذي يُزعم أنهما دُمرتا في هجوم على مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية، لا تزال الأمانة الفنية تنتظر تلقي معلومات بشأن النقل غير المصرح به لهاتين الأسطوانتين. وأدعو الجمهورية العربية السورية مرة أخرى إلى الاستجابة على وجه الاستعجال لجميع طلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالدعوة التي وجهها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية لعقد اجتماع بالحضور الشخصي، أشير إلى أن الأمانة الفنية للمنظمة على استعداد لمواصلة المشاركة في جدول أعمال متفق عليه للاجتماع من خلال القناة المتفق عليها.

وحسبما فهمت فإن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يواصل تقديم الدعم لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة

لاستعراض الاتفاقية، الذي اختتم أعماله مؤخرا، في لاهاي. وفي حين سعى نظام الأسد وداعموه إلى تجاهل أو تقويض شرعية جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن سورية، بما في ذلك عمل فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية، عملنا مع تحالف واسع النطاق من الشركاء خلال المؤتمر الاستعراضي للوقوف بحزم في رفض قبول أي شيء من شأنه أن يقوض تلك الجهود. وبالفعل، سيستمر العمل الحاسم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذا الملف.

لا يزال من الواضح تماما، بما في ذلك من خلال مداولات المؤتمر الاستعراضي، أن نظام الأسد وداعميه اختاروا لأنفسهم مكانا في الجانب المظلم من التاريخ. وسيتم الحكم عليهم وفقا لذلك. ستظل هذه المسألة تتطلب اهتمامنا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي مجلس الأمن إلى أن تعلن سورية بالكامل عن برنامجها للأسلحة الكيميائية وتدمر مخزونات ومرافق إنتاجها كاملا ويمكن التحقق منه، وإلى أن تكون هناك مساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وتحقيق العدالة لضحايا تلك الهجمات. وأي شيء أقل من الامتثال الكامل الجاد يشكل تهديدا للقاعدة العالمية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية والغرض ذاته من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

نحن ندعم عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، والكيانات الأخرى التي تجمع المعلومات والأدلة التي قد تساعد في التحقيقات والمحاكمات لأفراد نظام الأسد وتنظيم داعش المسؤولين عن هجمات الأسلحة الكيميائية في سورية. كما ندعم جهود البلدان الأخرى التي تمارس الولاية القضائية على الجرائم الدولية التي ارتكبتها مسؤولو نظام الأسد السابقون وأفراد تنظيم داعش. وستواصل الولايات المتحدة المطالبة بالمساءلة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية، بل إنها تجري الآن التحقيقات والمحاكمات في

في المستقبل. ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيبو على إحاطته هذا الصباح وعلى الجهود

المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذه المسألة المهمة.

بينما نجتمع مرة أخرى لمناقشة الانتهاكات السافرة العديدة والجسيمة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن، فإننا نتذكر العديد من الأرواح التي أزھقها نظام الأسد من خلال هجماته بالأسلحة الكيميائية، والتي تم توثيقها جيدا في تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونتذكر طول المدة الزمنية الذي عملنا فيها لمعالجة هذه المسألة والسعي إلى المساءلة.

إننا نقرب من مرور 10 سنوات على انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومع ذلك تواصل سورية إخفاء تفاصيل برنامجها للأسلحة الكيميائية. إنها تتجاهل بشكل صارخ التزاماتها بموجب القرار 2118 (2013) ولا تزال تنتهك الاتفاقية. تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات استخدام النظام السوري المتكرر لهذه الأسلحة المروعة، على نحو ما هو موثق مؤخرا، في تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في 27 كانون الثاني/يناير 2023، والذي نسب استخدام الأسلحة الكيميائية إلى نظام الأسد خلال الهجوم على دوما في 7 نيسان/أبريل 2018.

قد ترغب سورية في تأخير وعرقلة الجهود الرامية إلى التصدي لعدم امتثالها وتجنب المساءلة على أمل أن تتمكن من القيام بذلك لفترة كافية بحيث يفقد المجتمع الدولي اهتمامه. لكننا ملتزمون بالعمل مع شركائنا للتأكد من عدم حدوث ذلك. لقد نجحنا في هذا الجهد في المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية

المجلس لدراسة هذه الوثائق الضخمة والتشاور مع عواصمهم وتحديد موقفهم. ووفقاً للتقرير، يزعم أن الخبراء لم يتمكنوا من التوصل إلى استنتاج بشأن استخدام المواد الكيميائية السامة ضد القوات المسلحة السورية، بحجة نقص الأدلة. وبطبيعة الحال، لو كانت أنشطة الأمانة الفنية قد تقيدت تقيدا صارما بأحكام الاتفاقية والمبادئ الأساسية لإجراء التحقيقات، لا سيما فيما يتعلق بتسلسل الأدلة، لما أثرت أي أسئلة. غير أن سمعة الأمانة الفنية قد تقوضت بالفعل بشكل كارثي جراء انتهاكاتها عديمة الضمير لتلك المبادئ أثناء تحليل حوادث أخرى، عندما لم يتردد الخبراء في استخدام بيانات مفتوحة المصدر أو معلومات حصلوا عليها بعد وقوع الحدث من أطراف ثالثة، بما في ذلك بعض الأطراف المعروف أنها متحيزة.

ولم يمنع ذلك خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من استخلاص استنتاجات تحمل دمشق المسؤولية. وعندما تتعارض المعلومات المتاحة مع هدف تشويه سمعة السلطات السورية، فإنهم يذهبون حرفيا إلى حد تعديل الوثائق المعدة، كما في حالة التقرير الشائن لبعثة تقصي الحقائق عن الحادث المدبر في دوما في عام 2018. وقد تكلم خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنفسهم عن هذا الانتهاك الصارخ لمبادئها. وبدلاً من وضع الأمور في نصابها الصحيح في هيئتها الفرعية واستعادة سمعة الأمانة الفنية، ذهبت القيادة، التي تحميها الدول الغربية، إلى أبعد من ذلك. فهي الآن تدافع علانية عن طريقة إثبات مختلف الاستنتاجات استناداً إلى ما يسمى بـ "أسباب تدفع للاعتقاد" وليس بناء على الحقائق. وفي الممارسة العملية، اعترف الخبراء الفنيون بالفعل بأن الأساس الذي يستندون إليه هو موقف سياسي راسخ يوائمون معه أي معلومات يحصلون عليها، بغض النظر عن معقوليتها. وما ينشأ من تناقضات حتمية لا يلقي سوى التجاهل. وعندما تحتاج الدول الغربية إلى إلقاء اللوم على القوات المسلحة السورية، تستخلص الأمانة الفنية بجرأة الاستنتاجات الملائمة للغرض. أما في الحالات المتبقية، "يرفع الخبراء أيديهم" ويرفضون الإقرار بالحقائق حول استخدام الإرهابيين والمسلحين للأسلحة الكيميائية، بحجة ما يسمى بنقص الأدلة.

الجرائم التي تشمل أسلحة كيميائية. ونطلب إلى أعضاء المجلس أن يشاركونا في هذه الجهود. إن المخاطر جسيمة جداً بحيث لا يمكننا أن نفعل ما هو أقل من ذلك.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نأسف لأن أعضاء مجلس الأمن يجب أن يهدروا وقتهم اليوم مرة أخرى في مناقشة الملف الكيميائي السوري، على الرغم من عدم حدوث تطورات جديدة خلال الشهرين الماضيين تتطلب اهتمام مجلس الأمن. تواصل دمشق، رغم كل الصعوبات، التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إذ تؤكد تقارير المدير العام مؤخراً هذه الحقيقة، ولكنها لا تختلف بخلاف ذلك عن الوثائق النمطية والمتحيزة التي وقعها السيد أرياس.

لقد ذكرنا مرات عديدة أنه يكفي مناقشة هذا الموضوع في المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر. فمن شأن ذلك أن يتيح المجال لنقيم الحالة على أرض الواقع والتقدم المحرز في تنفيذ القرار 2118 (2013). مع ذلك، وكما نرى من البيانات المتكررة التي أدلت بها الدول الغربية في كل جلسة، فقد نست منذ فترة طويلة الغرض من هذا القرار وتجاهلت جميع الإجراءات التي اتخذتها دمشق. ففي النهاية، هدفهم الوحيد هو استغلال كل فرصة لمحاولة تشويه سمعة السلطات السورية في مجلس الأمن. لقد رفضنا باستمرار هذا النهج، الذي يلحق ضرراً ملموساً بسلطة مجلس الأمن.

من الواضح أن سمعة المنظمة الدولية لا تهم الولايات المتحدة وحلفاءها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الحالة الراهنة المثيرة للقلق فيما يتعلق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تعلن أمانتها الفنية، تحت تأثير البلدان الغربية، صراحة بدرجة أو أخرى أنها تعزز المصالح الغربية. ينعكس ذلك في التقرير الأخير لبعثة تقصي الحقائق، بشأن الحوادث التي وقعت في خربة المصاصنة يومي 4 تموز/يوليه و 7 آب/أغسطس 2017، والذي أعد بناء على طلب سورية.

أود أن أشير إلى أن الوثائق ذات الصلة لم تعمم في مجلس الأمن إلا بالأمس، في انتهاك صارخ للجدول الزمنية المحددة لأعضاء

الكيميائية في أيدي الإرهابيين، للتجاهل عمدا لأنها تقوض افتراض الأمر، سواء أكان ذلك صحيحا أم لا، للدفاع عن شرف قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بينما تصور شواغلنا المبررة تماما بشأن أنشطة المنظمة على أنها مجرد دعاية روسية. وفي الوقت نفسه، سيتغاضون عمدا عن أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أرياس نفسه قد تكلم عن طريقة التحليل المذكورة أعلاه - إذا كان يمكن اعتبارها طريقة - في هذه القاعة في شباط/فبراير (انظر S/PV.9255). ونذكر أنه في ذلك الوقت كان السيد أرياس يحاول تبرير الاستنتاجات التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية غير الشرعي حول الحادث الذي وقع في دوما. ومن المؤسف أن أعضاء المجلس لن يتمكنوا اليوم مرة أخرى من طرح الأسئلة عليه، ولدينا الكثير منها، عن عمل الكيان الذي يرأسه، وهو ما يجعل هذه المناقشة بلا مغزى.

واليوم، ستقول الوفود الغربية في مجلس الأمن كل ما يتطلبه الأمر، سواء أكان ذلك صحيحا أم لا، للدفاع عن شرف قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بينما تصور شواغلنا المبررة تماما بشأن أنشطة المنظمة على أنها مجرد دعاية روسية. وفي الوقت نفسه، سيتغاضون عمدا عن أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أرياس نفسه قد تكلم عن طريقة التحليل المذكورة أعلاه - إذا كان يمكن اعتبارها طريقة - في هذه القاعة في شباط/فبراير (انظر S/PV.9255). ونذكر أنه في ذلك الوقت كان السيد أرياس يحاول تبرير الاستنتاجات التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية غير الشرعي حول الحادث الذي وقع في دوما. ومن المؤسف أن أعضاء المجلس لن يتمكنوا اليوم مرة أخرى من طرح الأسئلة عليه، ولدينا الكثير منها، عن عمل الكيان الذي يرأسه، وهو ما يجعل هذه المناقشة بلا مغزى.

ومن غير المجدي أيضا أن ننتظر من الوفود الغربية أن تعترف بعواقب سياساتها القصيرة النظر على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فقد أدت الرغبة في تحويل الأمانة الفنية من هيئة محايدة وموثوقة إلى مجرد أداة ملائمة للضغط على الدول التي ترى واشنطن أنها غير مرغوب فيها إلى انحدار المنظمة بالفعل. وقد أنشئ فريق التحقيق وتحديد الهوية نفسه في تجاهل صارخ لممارسة صنع القرار بتوافق الآراء، وكُلف ببعض مهام إسناد المسؤولية في انتهاك لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ذاتها، ونشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن اعتبار أي من مخرجات الفريق مشروعة. وقد استُخدمت بالفعل الاستنتاجات التي خلص إليها هذا الكيان "المروض" لتبرير القرار العقابي الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتعليق حقوق سورية، وهي دولة ذات سيادة امتثلت بضمير حي للاتفاقية. وبعبارة أخرى، يمكن معاقبة أي طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إذا قررت واشنطن وغيرها من العواصم الغربية ذلك.

وتنضم إلى ذلك، في خضم السعار الحالي المناهض لسورية، تتعرض المسائل المهمة والملحة حقا، مثل إمكانية وقوع الأسلحة

والتي يمكن استخدامها في سوريا، في خضم السعار الحالي المناهض لسورية، تتعرض المسائل المهمة والملحة حقا، مثل إمكانية وقوع الأسلحة

عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وتعارض مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس بشكل جماعي استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ولا نزال ملتزمين التزاماً قوياً بالمعايير المعمول بها ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وبجميع الجهود الرامية إلى إنقاذ البشرية من ويلات هذه الأسلحة، بما في ذلك إنتاجها أو تخزينها أو استخدامها. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد تأييدنا القوي للقرار 2118 (2013).

ونحث المجلس على تقديم الدعم لمعالجة أكثر إيجابية للمسائل التي تعوق إحراز تقدم ذي مغزى في تنفيذ للقرار 2118 (2013) تنفيذاً كاملاً. ويشكل الإغلاق المبكر لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري والقضاء عليه جزءاً هاماً من هدفنا المشترك في البحث عن السلم والأمن الدوليين.

وأخيراً، تحت المجموعة على الحوار المستمر والبناء والتعاون بين كلا الطرفين بشأن جميع المسائل العالقة. ونود أن نشدد على أن تدمير جميع فئات الأسلحة الكيميائية في ظل التحقق الدولي الصارم يظل أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

السيد هاماموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكر نائب الممثل السامي، السيد إيبيو، على إحاطته.

لقد أتاح المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، في أيار/مايو، فرصة لا تقدر بثمن لتناول طائفة واسعة من المواضيع المتصلة بالأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية للمؤتمر على الرغم من الجهود المتفانية والمفاوضات المكثفة بين الدول الأطراف.

ومع ذلك، اتحدت 57 دولة طرفاً، خلال المؤتمر الاستعراضي، في بيان مشترك لإعادة تأكيد إدانتها القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية والتهديد باستخدامها من قبل أي شخص في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، بما في ذلك من قبل القوات الجوية العربية السورية، كما خلص فريق التحقيق وتحديد الهوية في تقريره.

محدودة داخل البلد في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ ولايتها وفقاً لقرار مجلس الأمن 2118 (2013)، ونتطلع إلى معرفة نتائج تلك البعثة. ونحيط علماً بتقديم السلطة الوطنية السورية تقريرها الشهري الـ 115 عمّا أُجري على أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها، على النحو الذي طلبه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونرحب بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة السورية تمسحاً مع التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 2118 (2013). وتشكّل استجابة الحكومة في نيسان/أبريل لنتائج تحليل العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلانات في نيسان/أبريل 2019 خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق بين الحكومة السورية والأمانة الفنية للمنظمة على عقد اجتماع في بيروت لمناقشة جميع المسائل التي تتصل ببرنامج الأسلحة الكيميائية في البلد جدير بالثناء. ويأمل الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن يمهد الاجتماع لعملية تبادل آراء مباشرة ورفيعة المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين في سورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وترى غابون وغانا وموزامبيق أن عقد اجتماع بين هذين المسؤولين الرفيعين من شأنه أن يكون مفيداً لبناء الثقة وتوليد الزخم اللازم للنهوض بمختلف جوانب البرنامج وتشجيع المزيد من التعاون.

وستقربنا الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة السورية، إذا استمرت وامتدت لتشمل المسائل غير المحسومة الأخرى، من حل المسألة. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم جوهري. وفيما نمضي قدماً، نأمل أن نرى تعاوناً مثمراً بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية في التعامل بشكل مرض مع جميع المسائل غير المحسومة.

ويجب على المجتمع الدولي بأسره ومجلس الأمن بصفة خاصة أن يواصل الاهتمام باحتمال عودة ظهور الحرب الكيميائية وتهديداتها المتزايدة واتخاذ خطوات عاجلة لتسريع الإجراءات الرامية إلى إيجاد

ونعرب عن تقديرنا لجهود الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، فضلا عن جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الرامية إلى توفير معلومات مفصلة ومستقلة عن حالة القضاء الكامل والقابل للتحقق على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. يوضح تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي قدم إلى مجلس الأمن وفقا للفقرة 12 من القرار 2118 لعام 2013 (انظر S/2023/484) مرة أخرى عدم إحراز تقدم كبير في هذه المسألة بسبب القيود المفروضة على الرغم من الجهود التي بذلتها الأفرقة الفنية. ولهذا السبب نحث الجمهورية العربية السورية على الامتثال لمتطلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم المعلومات المطلوبة على الفور لتوضيح جميع الثغرات المحددة في إعلاناتها والسماح لأفراد الأفرقة التقنية التابعة للمنظمة بالوصول غير المقيد إلى جميع المواقع والمواضع قيد التحقيق.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعيد تأكيد مضمون البيان المشترك بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية الذي أدلى به ممثل إكوادور باسم 57 دولة في إطار المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو 2023، في لاهاي، بمملكة هولندا. وقد شارك في هذا البيان ثمانية أعضاء في مجلس الأمن، هم ألبانيا وسويسرا وفرنسا ومالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فضلا عن بلدي إكوادور.

وفي الختام، أؤكد دعم إكوادور لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأعيد التأكيد، كما فعلت عدة وفود، على أنه لا يمكن أو ينبغي أن يمر أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة فاعلة، في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، من دون عقاب.

السيد سيسكالدي (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

أظهرت تحقيقات مستقلة أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن سورية استخدمت أسلحة الدمار الشامل ضد

ويظل استخدام سورية للأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فيجب علينا أن نعرب عن قلقنا العميق فيما يتعلق باستمرار التناقضات والثغرات والتضاربات في إعلانات سورية الأولية واللاحقة، كما أكد مرة أخرى التقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/484). وتحت اليابان سورية على الانخراط بحسن نية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم جميع الوثائق المطلوبة لحل المسائل المعلقة المتصلة بالإعلانات الأولية واللاحقة التي قدمتها سورية.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية لمعالجة جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك الجولة الثانية من الأنشطة القطرية المحدودة التي يضطلع بها فريق تقييم الإعلانات. غير أنه لا يمكن اعتبار زيارة فريق مصغر بدون إجراء أي مشاورات فنية مع اللجنة الوطنية السورية كافية. ونحث الحكومة السورية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013) بمنح أفراد فريق تقييم الإعلانات إمكانية الوصول الكامل ومن دون عوائق للتحقق من الامتثال.

ونأسف كذلك لعدم إحراز تقدم في تنظيم اجتماع رفيع المستوى بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري، فضلا عن الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا وأن يسمح بإفلات المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعوبهم من العقاب. وتعيد اليابان تأكيد دعمها القوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية في جهودها الرامية إلى محاسبة مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية وضمنان القضاء التام على الأسلحة الكيميائية في سورية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب الممثل السامي لمكتب شؤون نزع السلاح، السيد أديجي إيبو، على إحاطته. ونرحب كذلك بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

الأسلحة الكيميائية أمر لا يمكن التسامح معه، وأن الذين لا يفون بالتزاماتهم سيتحملون المسؤولية عن أعمالهم.

وختاماً، تؤكد مالطة من جديد دعمها الكامل للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية التي تضطلع بولايتها باستقلالية ونزاهة ووفقاً لأعلى المعايير الدولية. وتؤكد مالطة من جديد إدانتها القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة، وتحت أي ظرف من الظروف.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر السيد إيبو على إحاطته.

نديين بأشد العبارات الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري ورفض التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وندعم جميع الجهود الرامية إلى محاسبة الجناة. إننا نشجب إصرار نظام الأسد على رفض الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013)، فضلاً عن افتقاره إلى حسن النية وسوء نيته، كما يكشف التقريران الدوريان 116 و 117 لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونديين رفض نظام الأسد منذ عام 2019 الرد على 20 سؤالاً معلقاً بشأن إعلاناته المعيوبية. ونكرر إدانتنا لرفض إصدار تأشيرة دخول لكبير الخبراء الفنيين في فريق تقييم الإعلانات منذ نيسان/أبريل 2021. ويتصرف النظام السوري بطريقة شاذة يجب أن تقابل بازدياء العالم، وقبل كل شيء، بإجراء حازم من المجلس.

وفي ظل استمرار عدم تعاون النظام السوري، نحيط علماً بنشر فريق مصغّر لتقييم الإعلانات في كانون الثاني/يناير ووصول العينات إلى مختبرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه 2023 لتحليلها. ونحن ننتظر النتائج بفارغ الصبر. وبالمثل، ننتظر بنفس القدر من الاهتمام عمليات التفتيش على مرافق برزة وجمرايا.

ونشيد بعمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي حددت استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية. إن إثبات الحقائق بشكل موضوعي ودقيق ونزيه أمر لا غنى عنه

سكانها تسع مرات. وبعد اتخاذ القرار 2118 (2013) قبل 10 سنوات، لم تكشف سورية بعد عن جميع المعلومات الضرورية المتعلقة بمخزونات، التي لم يتم إزالتها بالكامل. إن عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة يبعث على القلق البالغ، وتحمل سورية المسؤولية الكاملة عن تلك الحالة. ويجب على سورية أن تمتثل لمسؤوليتها المسندة إليها من خلال السماح لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالانتشار في البلد.

والنشر المحدود مؤخراً لأفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي لوحظ في الشهر الماضي ليس بديلاً مرضياً. ويجب على سورية أن تكف عن عرقلة جهود الأمانة الفنية وأن تتقيد بالتزاماتها الدولية. وتعرب مالطة عن دعمها للعمل المستقل وغير المتحيز والقائم على الخبرة الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. ويحظى الدور الحاسم في القضاء على الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم وفي ضمان الإزالة التامة لهذه الأسلحة في سورية بتقدير كبير. وأي تأكيدات لا أساس لها يقصد بها تقويض مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو التشكيك في النتائج التي توصلت إليها يجب أن يتصدى لها أعضاء المجلس على النحو المناسب وأن يدحضوها.

وفي عام 2013، توصل المجلس إلى قرار بالإجماع يقضي بمحاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية لا يمكن ولا يجب أن يمر بدون عقاب. إن الوسيلة الوحيدة لضمان الثقة العالمية في الإزالة الكاملة والتي يمكن التحقق منها لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري هي من خلال تعاون سورية الموضوعي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تقدم سورية الضمانات اللازمة فيما يتعلق ببرنامجها للأسلحة الكيميائية، تمسحاً مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتعتقد مالطة أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يركز جهوده وموارده على تحقيق تقدم كبير في تنفيذ القرار 2118 (2013). وبوصفنا أعضاء في المجلس، من واجبنا أن نبعث برسالة مفادها أن استخدام

لم يسلط النظام بعد أي ضوء على مخزونات. إلا أننا نعلم أنه لم يتم تدميرها كلها.

لذلك من الضروري أن يسمح النظام السوري لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالانتشار في سورية، وفقا لولايتها. والنشر المحدود لأفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليس بديلا صالحا. ويجب على سورية أن تكف عن عرقلة عمل الأمانة الفنية وأن تمتثل لالتزاماتها الدولية إذا أرادت استعادة حقوقها وامتيازاتها.

وأود أن أشيد بالعمل المستقل والمحايد والمهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الرغم من العقوبات التي تواجهها. ونشيد بعمل بعثة تقصي الحقائق ونشرها مؤخرا لأحدث تقرير لها عن الحادثين اللذين وقعا في خربة المصاصة في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2017، والذي أكد عدم وجود دليل على استخدام الأسلحة الكيميائية، خلافا لادعاءات سورية.

ولا يمكن لأي حملة تضليل أن تخفي جرم النظام. وكشف الحقيقة أمر ضروري لتحميل مرتكبي تلك الهجمات المسؤولية. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمجرمي الحرب. فمكافحة الإفلات من العقاب هي أساس فعالية نظام الحظر ومصادقته. وستواصل فرنسا التمسك بتلك المبادئ مع شركائها.

السيد سون جيشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على إحاطته.

فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية، كان موقف الصين ثابتا. وتعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف ولأي غرض، وتأمل أن يكون عالمنا خاليا من جميع الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر. والحوار والتشاور هما السبيل الوحيد لحل مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في بيروت ونتطلع إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية السوري رئيس اللجنة الوطنية السورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

لنا جميعا. ونرحب بأحدث تقرير لبعثة تقصي الحقائق، الذي يرفض ادعاءات النظام السوري التي لا أساس لها من الصحة حول الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية ضد الجيش العربي السوري في 7 تموز/يوليه و 4 آب/أغسطس 2017.

نرحب بعمل فريق التحقيق وتحديد الهوية وتقاريره التي تحدد مرتكبي استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية. ونؤيد تماما نتائج تقريره الثالث، الذي ينص على أن نظام الأسد مسؤول عن الهجوم المميت بالأسلحة الكيميائية على دوما في 7 نيسان/أبريل 2018.

ونكرر دعوتنا لاتخاذ إجراءات دولية قوية لضمان إعلان النظام السوري عن مخزونات من الأسلحة الكيميائية وبرنامج الأسلحة الكيميائية وتدميرها على نحو كامل وبطريقة شفافة ويمكن التحقق منها. ويتعين على مجلس الأمن أن يؤكد لنظام الأسد أنه لا بديل عن التعاون الكامل وتنفيذ القرار 2118 (2013). ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للعمل الموضوعي والمحايد والمهني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وندين الأعمال التي تسعى إلى الإضرار بسمعتها.

ولا نزال ثابتين في إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وضرورة وضع حد لإفلات أولئك الذين استخدموها من العقاب.

السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أشكر السيد إيبو على إحاطته.

كما نعلم جميعا، نحن هنا لأن النظام السوري قد استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. وقد أظهرت التحقيقات المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقوع ذلك تسع مرات. وفي كانون الثاني/يناير، نشرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا دامغا يظهر كيف أسقطت القوات الجوية السورية عمدا برميلين من الكلور على المباني السكنية، مما أسفر عن مقتل 43 شخصا. وتدين فرنسا بأشد العبارات الاستخدام المتكرر لهذه الأسلحة المروعة. مع ذلك، وبعد مرور عقد تقريبا على اتخاذ القرار 2118 (2013)،

والدقة التقنية. فذلك وحده الذي يمكن أن يوفر أساسا لإسناد المسؤولية من جانب مجلس الأمن بصفته الهيئة المختصة بإنجاز تلك المهمة. واضعين ذلك في الاعتبار، نفهم أنه يجب أن تنفذ جميع حالات التحقيق وتقصي الحقائق التي تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمنأى عن أي اشتباه في وجود تدخل سياسي.

تلقت البرازيل مع الشعور العميق أحدث تقرير عمته مجموعة برلين الـ 21 في لاهاي عن العملية التي أدت إلى نشر التقرير النهائي للبعثة التي نُشرت للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما في نيسان/أبريل 2018. إن هذه الوثيقة تثير مجموعة من القضايا التي تبعث على القلق الشديد والتي يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ألا تتجاهلها إذا أرادت الحفاظ على مصداقية استنتاجاتها فيما يتعلق بحادثة دوما وجميع جوانب بعثات عدم التحقق. ونتوقع من المدير العام للمنظمة والأمانة العامة أن يعالج المسائل التي أثّرت في استعراض فريق برلين بطريقة شفافة ويفضل أن يكون ذلك بحلول موعد انعقاد الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للمنظمة. فعلى أقل تقدير ينبغي للمنظمة أن تعزز ممارساتها الداخلية لدرء أي اشتباه في الافتقار إلى الدقة التقنية وضمان عدم التدخل السياسي في أنشطة التحقق التي تنفذها.

في الختام، أكرر أن البرازيل تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. ويشكل أي استخدام لهذه الأسلحة تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل في التعاون بين سوريا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين المنظمة والأمم المتحدة بوصفه الخيار الأمثل لإغلاق ما يسمى بالملف السوري ومنع وردع أي استخدام لهذه الأسلحة في المستقبل.

السيدة تشاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر السيد إيبو، نائب الممثل السامي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على إحاطته.

ترى سويسرا أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ركيزة هامة لأمننا الجماعي. وتوفر هذه الاتفاقية - التي صدقت عليها جميع الدول تقريبا

وفيما يتعلق بالتفسيرات المختلفة لعدد من القضايا من قبل الحكومة السورية والأمانة الفنية، فإننا نؤيد احترام الحقائق العلمية والالتزام بالموضوعية والإنصاف وضمان استمرار الجانبين في مناقشة الموضوع بشكل كامل وتحسين تقاربهما لأجل حل القضايا العالقة على نحو مشترك في أقرب وقت ممكن. في الوقت نفسه، تدعو الصين المجتمع الدولي إلى النظر إلى جهود سوريا بموضوعية. ونأمل أن تستجيب الأمانة العامة أيضا لشواغل سوريا ومطالبها بطريقة مهنية وشفافة. وينبغي للأمانة العامة أن تولي اهتماما كاملا للمعلومات التي سبق أن قدمتها حكومة سوريا بشأن حيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب المنظمات الإرهابية.

أخيرا، تكرر الصين القول بأنه ينبغي للمجلس أن يقلل من تواتر مداولاته بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية، الأمر الذي من شأنه أن يساعده في توفير الموارد وتحسين كفاءته.

السيد وزيم زاتماري (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أديديجي إيبو، نائب الممثل السامي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على إحاطته وأرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في جلسة اليوم.

لقد اطلعنا بعناية على التقرير المؤرخ 23 حزيران/يونيه الذي أعده المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2023/484) ولم نجد فيه هذه المرة أيضا سوى القليل من المعلومات الجديدة التي تستحق اهتمام مجلس الأمن. وما زلنا نتابع نتائج الأنشطة القطرية المحدودة التي يضطلع بها أعضاء فريق تقييم الإعلانات. ونرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية على عقد اجتماع مشترك لمناقشة المسائل المتعلقة بالملف الكيميائي السوري. ونأمل أن تؤدي هذه الاتصالات المتجددة إلى مزيد من التعاون بين المنظمة وسوريا لمعالجة جميع المسائل العالقة ذات الصلة بإعلانها الأولي وانتهاكات اتفاقية الأسلحة الكيميائية خلال النزاع في سوريا.

ونؤكد مرة أخرى أنه يجب أن يتم عمل المنظمة في مجال إثبات الحقائق المتعلقة بتلك الحوادث بالتزام قاطع بالشفافية والحياد

الذي تسبب في سقوط العديد من الضحايا بما فيهم الأطفال. إن استخدام الأسلحة الكيميائية محظور وقد يعتبر جريمة حرب في النزاعات المسلحة. ومن الضروري عدم إفلات تلك الجرائم من العقاب وأن يُحدّد مرتكبوها فضلا عن مقاضاتهم ومعاقبتهم. نرحب في ذلك الصدد بالتعاون الرسمي بين المنظمة والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ومحاكمتهم. إن ذلك خطوة هامة نحو تنفيذ القرار 2118 (2013) فضلا عن كفالة الامتثال للقانون الدولي ذي الصلة.

السيد البستاني (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

أشكر السيد إيبو على إحاطته اليوم، كما أود التأكيد مجددا على موقف دولة الإمارات الثابت والمتمثل في رفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف من قبل أي كان وفي أي مكان، حيث يشكل استخدامها انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي. واسمحوا لي أن أشير مجددا إلى مسألتين تتعلقان بموضوع مناقشتنا اليوم.

أولاً، إن إجراء حوار هادف بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسوريا يظل جوهرها إذا أردنا أن نشهد تقدما ملموسا في هذا الملف. ونكرر ضرورة العمل وفقا للمبادئ التي أنشئت عليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بطابعها التقني، وفي مقدمتها توافق الآراء وعدم التسييس. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتقرير الذي أصدرته بعثة تقصي الحقائق مؤخرا عن حادثة قرية مصاصنة.

ثانياً، تظل تهديدات الإرهاب الكيميائي من التحديات الهامة التي تتطلب اهتماما كافيا خاصة مع استمرار تنظيم داعش في هجماته الإرهابية دون أي تردد في استخدام ما توفر من وسائل وأسلحة لإعادة سيطرته في سوريا، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا ليس فقط لأمن واستقرار سوريا، بل المنطقة بأكملها.

بما فيها سوريا في عام 2013 حماية شاملة من التهديدات والآثار المدمرة للأسلحة الكيميائية. لقد سُرّت سويسرا كثيرا لدى علمها بإعلان المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التدمير الكامل لآخر مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها رسميا. فتلك خطوة تاريخية لتعددية الأطراف وجهود نزع السلاح.

ومن ناحية أخرى نأسف لأن الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على وثيقة ختامية للمؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية في لاهاي في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو. بيد أن المؤتمر قد بيّن أن هناك توافقا في الآراء حول العديد من المسائل وأن الغالبية العظمى من الوفود ترى أن مسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا لا تزال تشكل تحديا رئيسيا أمام التنفيذ الكامل للاتفاقية. في ذلك الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى ثقة بلدي الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصفتها الوصي الرئيسي على الاتفاقية. ولا شك في نزاهة ومهنية المنظمة وجميع بعثاتها، بما في ذلك بعثات فريق التحقيق وتحديد الهوية. وبالتالي نتطلع إلى تلقي التقرير عقب الزيارة التي قام بها الفريق المصغر من فريق تقييم الإعلانات إلى سوريا في الفترة من 12 إلى 19 نيسان/أبريل فضلا عن نتائج تحليل العينات الجاري حاليا في المختبرات التي حددتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونرحب بالاجتماع الذي عقد بين المنظمة وسوريا يومي 22 و 23 حزيران/يونيه في بيروت. ونلاحظ أيضا التبادلات الجارية بين المنظمة وسوريا بهدف إمكانية استئناف المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية، ونأمل أن تتجح تلك الجهود في المستقبل القريب جدا. وتعد العقوبات التي تضعها سوريا أمام استئناف التعاون الكامل مع المنظمة خرقا خطيرا للالتزامات الواردة في القرار 2118 (2013). ويتعين على سوريا السماح بالوصول الفوري ودون عوائق لموظفي المنظمة وأن تستجيب للقضايا الـ 20 العالقة التي حددتها الأمانة الفنية للمنظمة.

لقد خلصت تقارير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة إلى وجود حالات متكررة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): بداية، أجدد إدانة الجمهورية العربية السورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان ومن قبل أيأ كان وتحت أية ظروف. كما أجدد رفضنا التام للاتهامات الباطلة والأكاذيب اللائسة التي تطلقها بعض الدول ضد بلدي.

على الرغم من ملاحظات بلدي العديدة على طريقة عمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلا أنها تستمر في تعاونها مع هذه المنظمة، انطلاقاً من التزامها باتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتساقاً مع قرارها الاستراتيجي الذي اتخذته في عام 2013 بالانضمام إلى الاتفاقية وتدمير كامل مخزوناتا ومرافق إنتاجها. وهنا أود أن أسلط الضوء على آخر التطورات المتعلقة بالتعاون بين اللجنة الوطنية السورية والأمانة الفنية للمنظمة.

أولاً، قدمت اللجنة الوطنية السورية تقريرها الشهريين 114 و 115 عن شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه بخصوص الأنشطة التي أجرتها على أراضيها.

ثانياً، سهلت اللجنة الوطنية السورية زيارتين لفريق مصغر تابع لفريق تقييم الإعلانات إلى دمشق خلال هذا العام، وقدمت خلالهما كافة أوجه التعاون والتسهيلات لزيارة بعض المواقع، وجمع عينات ومقابلة شهود. في هذا السياق، نشدد على ضرورة التركيز على عقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين لفريق تقييم الإعلانات والعمل على تسريع إغلاق المسائل التي لم تحسم بعد، وعدم التمسك بأمور إجرائية يوجد بدائل كثيرة عنها.

ثالثاً، بناء على اقتراح اللجنة الوطنية السورية، عقد اجتماع منفصل مع مستوى أعلى من فريق تقييم الإعلانات في بيروت نهاية الشهر الماضي. وقد شددت اللجنة الوطنية السورية خلال هذا الاجتماع على ضرورة تفهم خصوصية الملف السوري، والظروف الصعبة الذي

في الختام، تشدد دولة الإمارات مجدداً على أهمية إحراز تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي كافة الملفات المتعلقة بحل الأزمة السورية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة. أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد إيبو على إحاطته.

بعد عشر سنوات من انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والقرار 2118 (2013)، والتقارير الشهرية الـ 117 للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا يزال من المستحيل التحقق من التدمير الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. ولا يعزى ذلك إلى عدم بذل جهد من جانب الأمانة الفنية، التي نشيد بجهودها ومثابرتها - بل هي مسؤولية السلطات السورية بالكامل.

لقد نفت سورية باستمرار احتفاظها بأي مخزونات من الأسلحة الكيميائية، على الرغم من الأدلة الواضحة على عكس ذلك. ولا تزال أماكن وجود عدة مئات من الأطنان من عوامل الحرب الكيميائية غير واضحة، ولا يزال من غير الممكن التحقق من تدميرها. وإلى أن تقتنع الدول الأطراف والأمانة الفنية بأن سورية تحرز تقدماً ملموساً في معالجة المسائل الـ 20 المعلقة فيما يتعلق بإعلانها، نحتاج جميعاً إلى مواصلة الضغط على سورية للتقيد بجميع التزاماتها. ويشمل ذلك اشتراط أن تتعاون سورية تعاوناً كاملاً مع الأمانة الفنية بحسن نية.

ويجب علينا محاسبة سورية على أفعالها. وينبغي لجميع الدول أن تحت سورية على التقيد بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وإلى أن يتم حل المسائل العالقة، لا يمكننا استبعاد احتفاظ سورية بنوع من برامج الأسلحة الكيميائية. وبالنظر إلى استخداماتها الصارخ والمكرر للأسلحة الكيميائية، لا يمكننا استبعاد احتمال أن يستخدم نظام الأسد الأسلحة الكيميائية مرة أخرى.

وينبغي ألا ندع هذا الأمر يمر. لا يزال برنامج الأسلحة الكيميائية السوري يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. والأمر يعيننا جميعاً.

ووفد بلدي يأسف لأن طرائق العمل الخاطئة والعيوب الخطيرة في عمل بعثة تقصي الحقائق - بما في ذلك مخالفتها للشروط المرجعية لعملها وابتعادها عن جوهر ونصوص الاتفاقية، وخاصة مرفق التحقق - قد قادت البعثة مرة أخرى إلى استنتاجات غير مهنية تمثل دليلاً آخر على ازدواجية المعايير التي تتبعها هذه البعثة في عملها.

إذ أن البعثة دأبت، في تحقيقاتها في حوادث أخرى، على الاعتماد على اتباع طرائق عمل مختلفة، تعتمد فيها على المصادر المفتوحة أو مجهولة المصدر وتستخدم أدلة جمعتها المجموعات الإرهابية. وتعتبر عن استنتاجاتها بطريقة غير حاسمة، الأمر الذي يزيد من فجوة انعدام الثقة في عمل هذا الفريق ويؤكد تدني مستوى المهنية والموضوعية لديه.

ختاماً، إنه لمن المؤسف أن يقابل تعاون اللجنة الوطنية السورية مع الأمانة الفنية للمنظمة بالجهود والكران، سواء من خلال تحجيم أوجه التعاون أو من خلال تضخيم بعض الجوانب الإجرائية، ناهيك عن التركيز على السلبيات وليس الإيجابيات في التقارير الشهرية الصادرة عن الأمانة الفنية. ويشدد وفد بلدي على ضرورة إجراء مراجعة شاملة لأساليب العمل الخاطئة التي تعتمدها الأمانة الفنية للمنظمة وأفرقتها، والعمل على ضمان منع تحويل هذه الأمانة الفنية إلى أداة سياسية لخدمة الأجنداث المعادية لبعض البلدان ضد دول أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بحضور السيد إيبيو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في جلسة إحاطة اليوم.

تدين إيران مرة أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام هذه الأسلحة الفتاكة انتهاك صارخ للقانون الدولي، ويشكل جريمة ضد الإنسانية وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

لقد كانت إيران بشكل مأساوي من بين الضحايا الرئيسيين للأسلحة الكيميائية. ففي 28 حزيران/يونيه 1987، تعرضت مدينة

رافقته، وأهمية أن يتم تكريس العمل لحل المسائل العالقة، وليس لطرح مسائل تمس بالسيادة الوطنية. كما تم التأكيد على ضرورة متابعة عقد الاجتماعات بين الجانبين، كون تبادل الرسائل لا يفي تماما بالغرض المطلوب. وشددت اللجنة الوطنية السورية على ضرورة إيجاد الطرفين لأرضية تفاهم مشتركة تضمن تحقيق التقدم نحو إغلاق هذا الملف وبأسرع وقت ممكن. كما أخذت اللجنة الوطنية السورية علماً بالجوانب التي طرحها وفد الأمانة الفنية، وننظر في سبل معالجتها.

رابعا، قدمت اللجنة الوطنية السورية مؤخراً تفسيرات لنتائج تحليل العينات التي تم جمعها بواسطة فريق تقييم الإعلانات في نيسان/أبريل 2019.

خامساً، وافقت اللجنة الوطنية السورية على تمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية للمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر حتى 31 كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، بما ييسر مهام وأنشطة المنظمة في سورية.

سادساً، تجدد الجمهورية العربية السورية حرصها على عقد الاجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين رئيس اللجنة الوطنية السورية والمدير العام للمنظمة في أقرب فرصة ممكنة. وتدعو إلى استمرار الاتصالات الجارية بين نقطتي الاتصال بشأن جدول أعمال هذا الاجتماع.

سابعاً، فيما يتعلق بتقرير بعثة تقصي الحقائق الذي صدر بشأن الحادثين اللذين أبلغ عنهما بلدي ووقعنا في 7 تموز/يوليه و 4 آب/أغسطس 2017. وتم خلالهما استهداف مواقع الجيش العربي السوري في منطقة خربة المصاصنة في محافظة حماة بقذائف هاون من الغاز السام. فقد طالب بلدي بشكل متكرر منذ خمس سنوات وحتى الآن بإصدار البعثة لتقاريرها عن هذين الحادثين، إلى جانب عدد من الحوادث الأخرى، خاصة بعد أن قدم بلدي لبعثة تقصي الحقائق كافة الأدلة اللازمة والتسهيلات المطلوبة للحصول على إفادات الشهود والاطلاع على سجلات المستشفيات. كما قدم التوضيحات اللازمة ومعلومات من مصدرها.

نهاية الشهر الماضي، مما يدل على التزام سورية بالمشاركة والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت السلطة الوطنية السورية على تمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويهدف التمديد، الذي يسري حتى 31 كانون الأول/ديسمبر، إلى تسهيل مهام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأنشطتها في سورية. ومن خلال تلك الأعمال، تظهر سورية بنشاط تفانيها في الوفاء بالتزاماتها وتتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السعي إلى القضاء التام على الأسلحة الكيميائية داخل أراضيها.

ونؤيد تأييدا تاما تعزيز الحوار البناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أعلى مستوى، ووضع إطار زمني محدد لمعالجة أي قضايا متبقية وإنهاء الملف بشكل نهائي وقاطع. وسيضمن هذا النهج تحقيق الشفافية والمساءلة وإيجاد حل مرض لجميع المسائل العالقة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في سورية. وفي هذا السياق، نشيد بتصميم سورية على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إن نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصداقيتها، بوصفها هيئة دولية، مرهونة بقدرتها على أن تظل محايدة وموضوعية، مسترشدة فقط بالاعتبارات العلمية والتقنية. وهذا النهج ضروري لتحقيق الفعالية في منع استخدام الأسلحة الكيميائية والنهوض بأهداف الاتفاقية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون أي تحقيق محايدا ومهنيا وموثوقا وموضوعيا. ويجب أن تتقيد هذه التحقيقات تقيدا تاما بالمتطلبات والإجراءات المبينة في الاتفاقية. ولمعالجة المسائل العالقة بفعالية والحفاظ على الطابع التقني للمناقشات، من الأهمية بمكان تجنب تسييس المسألة واستخدام المعايير المزدوجة. وبذلك، يمكننا العمل من أجل تحقيق العدالة والمساءلة ومنع وقوع المزيد من الفضائح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد تشيتين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المدير إيبو على إحاطته.

سردشت في إيران لهجوم مدمر بالأسلحة الكيميائية، مما أدى إلى معاناة هائلة وخسائر فادحة في صفوف المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

وتتحمل الدول الغربية، بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مسؤولية دعم نظام صدام حسين والتعاون معه خلال حرب العراق ضد إيران. فقد مكن تواطؤها من الاستخدام المنهجي للأسلحة الكيميائية ضد الشعب الإيراني، وهو عمل ينبغي ألا ينسى. وأدى صمت البلدان الغربية أو مشاركتها النشطة في تلك الفضائح إلى تقويض السعي إلى تحقيق العدالة وكشف عن ازدواجية معايير صارخة. وهذا أعاق أيضا قدرة مجلس الأمن على الوفاء بمسؤولياته ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم البشعة.

ولا تزال الجمهورية العربية السورية متمسكة بتعهداتها بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونماشيا مع ذلك الالتزام، حافظت الحكومة السورية على اتباع نهج بناء وتعاوني تجاه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويؤكد تقرير الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/484) النجاح في تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ 27 المعلنة في سورية. ولضمان الشفافية والمساءلة، دأبت سورية على تقديم تقارير شهرية بانتظام عن التقدم المحرز في تفكيك الأسلحة الكيميائية.

وفي أيار/مايو وحزيران/يونيو 2023، قدمت سورية تقريرها الشهريين 114 و 115 إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مع تقديم تفاصيل عن الأنشطة المنفذة لتفكيك الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وعلاوة على ذلك، يسرت سورية زيارتين قام بهما فريق مصغر من فريق تقييم الإعلانات إلى دمشق هذا العام. وخلال هاتين الزيارتين، تعاونت السلطة الوطنية السورية تعاوننا تاما بالسماح بالوصول إلى المواقع وجمع العينات وإجراء مقابلات مع الشهود.

ونماشيا مع الاقتراح الذي قدمته السلطة الوطنية السورية، عقد اجتماع منفصل مع فريق رفيع المستوى لتقييم الإعلانات في بيروت في

الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتقديم الإعلانات والوثائق المتعلقة، والوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

إن عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتحقيقات التي يجريها فريق التحقيق وتحديد الهوية أمران حاسمان إذا أردنا إثبات الحقيقة حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالتقرير الأخير لبعثة تقصي الحقائق بشأن حادثتين من الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية السامة كأسلحة في خربة المصاصة في 7 تموز/يوليه و 4 آب/أغسطس 2017.

وأود أن أكرر التأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وغير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. وسنواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف ضمان المساءلة عن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية.

رفعت الجلسة الساعة 12/25

يوضح التقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/484) أن القضايا العالقة فيما يتعلق بالإعلانات الأولية واللاحقة للنظام السوري لا تزال قائمة. ونظرا للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتناقضات المحددة التي لا تزال دون حل، لا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير قادرة على اعتبار ذلك الإعلان دقيقا وكاملا. وعلاوة على ذلك، وعلى نحو ما سمعنا من المدير إيبو اليوم، لا تزال أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر الردود على استفساراتها المرسلة إلى النظام بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية والنقل غير المصرح به لأسطوانات الكلور المتعلقة بالهجوم الذي وقع في دوما عام 2018.

ونحيط علماً بالمعلومات المتعلقة بالجولة الثانية من الأنشطة القطرية المحدودة التي اضطلع بها فريق مصغر لتقييم الإعلانات في الفترة من 12 إلى 19 نيسان/أبريل. غير أن التقرير الدوري يبين أن الأسباب التي حالت دون عقد الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية لا تزال قائمة. وندعو النظام السوري إلى التعاون